

مصر وجامعة الدول العربية تدينان اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى

طقوس دينية داخل المسجد، يمثلان اعتداء سافرا على حرمةه ومحاولة منهجة لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم فيه، وفرض وقائع تمهد لتقسيمه زمانيا ومكانيا.

وحملت، سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد وتداعياته على الأمن والاستقرار في المنطقة، معربة عن رفضها للتصريحات الاستفزازية لوزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف بن غفير بشأن القدس المحتلة، مؤكدة أن الادعاءات الإسرائيلية بالسيادة على المدينة ومقدساتها لا تغير وضعها القانوني بوصفها أرضا محتلة، ولا تنتقص من الحقوق الفلسطينية الثابتة فيها. وشددت على أن اقتران هذه التصريحات بتصاعد اقتحامات المسجد الأقصى يكشف توجهها لفرض الاستيلاء على المقدسات وتقويض الوضع التاريخي والقانوني القائم، محذرة من خطورة هذا الخطاب التحريضي وما يشجعه من اعتداءات وانتهاكات.

وطالبت الأمانة العامة للمجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، باتخاذ إجراءات عملية وعاجلة لوقف هذه الاعتداءات، وضمان حرية العبادة ووصول المصلين إلى المسجد الأقصى المبارك، وحماية المقدسات، ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات، بما يتجاوز الاكتفاء ببيانات الإدانة إلى تحرك مؤثر يمنع استمرارها.

وأكدت موقف الجامعة العربية الثابت في دعم صمود الشعب الفلسطيني خاصة في القدس المحتلة، ورفض جميع محاولات تغيير طابع المدينة العربي الفلسطيني، والتشديد على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمة دولة فلسطين.

اقتحامات واعتقالات ومداهمات لقوات الاحتلال في الضفة المحتلة

منزل أحد الجيران. وفي بيت لحم، اعتقلت قوات الاحتلال، شابين من بلدة تقوع، واقتحمت بلدة بيت فجار جنوبا. وأفاد مصدر أمني، بأن قوات الاحتلال اقتحمت بلدة تقوع، واعتقلت الأسير المحرر ريان نايف جادالله حجارة (19 عاما)، ومعتز سامر عزات الدين (18 عاما). وأضاف المصدر ذاته، أن قوات الاحتلال اقتحمت بلدة بيت فجار، وتمركزت في عدة أحياء فيها، وداهمت عددا من المنازل. كما اقتحمت قوات الاحتلال، قرية الرشادة. وأفاد رئيس مجلس قروي الرشادة بكر رشادة، بأن قوات الاحتلال اقتحمت القرية، وداهمت منزله وقتشته، بحجة محاولته منع المستوطنين من تجريف أراضي القرية، وهددته بالاعتقال إذا حاول منعهم مرة أخرى. كما اقتحمت قوات الاحتلال، بلدة تقوع جنوب شرق بيت لحم. وأفاد مدير بلدية تقوع تيسير أبو مفرح، بأن قوات الاحتلال اقتحموا تقوع، وتمركزوا في منطقة خربة تقوع الأثرية، وسط استفزازات للمواطنين. وأضاف أبو مفرح أن قوات الاحتلال هددت المواطنين في المنطقة الغربية، في محيط مقر بلدية تقوع، بالعقاب الجماعي، بذريعة رشق مركبات المستوطنين بالحجارة.



"الخارجية" تعقد اجتماعا وزاريا لمتابعة ملف "الأونروا" ومعهد قلنديا للتدريب

"الأونروا" وولايتها ومؤسساتها، وحماية معهد قلنديا ودوره التعليمي والمهني، وإبقاء قضيته حاضرة في الاتصالات مع الدول والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية، إلى جانب تعزيز التحرك الدولي وإطلاق خطة إعلامية وتوعوية حول أهمية المعهد وخطورة تقويض دوره.

وأكد المشاركون ضرورة توحيد الجهود الفلسطينية، ورفض أي محاولات لاستبدال "الأونروا" أو تقويض ولايتها، وتعزيز التواصل السياسي والدبلوماسي والقانوني والإعلامي مع المجتمع الدولي، بما يعزز الصمود الشعبي ويحافظ على حقوق اللاجئين الفلسطينيين. كما ثمنوا جهود اللجنة الوزارية للأعمال الطارئة، مؤكداين أهمية مواصلة عملها وتكامل الجهود الوطنية في هذا الشأن. وخرج الاجتماع بمجموعة من التوصيات والخطوات العملية للمضي في هذا الملف، ومواصلة التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، بما يعزز وحدة الموقف والجهود الفلسطينية في مواجهة التحديات التي تستهدف "الأونروا" ومعهد قلنديا.

القاهرة- الحياة الجديدة- وفا- أدانت جمهورية مصر العربية اقتحام مئات المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك، وما تخلله من ممارسات استفزازية وأداء طقوس تلمودية داخل باحاته، في انتهاك للوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد.

وحذرت مصر، في بيان صدر عن وزارة خارجيتها أمس الخميس، من خطورة استمرار وتكثيف هذه الاقتحامات، في ظل سياق أعم وأشمل من الأنشطة والتصرّيات الاستعمارية المرفوضة، وما تنطوي عليه هذه الممارسات من مساع لتغيير الوضع القائم وفرض واقع جديد داخل الحرم القدسي.

وشددت مصر على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات في مدينة القدس، وصون المكانة الدينية للمسجد الأقصى المبارك.

كما أكدت أن الحفاظ على الترتيبات القائمة بشأن المقدسات يمثل ركيزة أساسية لتجنب تأجيج التوتر، محذرة من أن تكرار مثل هذه الانتهاكات، التي تأتي في إطار سياسة منهجة تتنصل من كافة أشكال الردع أو المساءلة، يفاقم حالة الاحتقان ويهدد الأمن والاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمنطقة بأسرها.

كما أدانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، اقتحام أكثر من 1300 مستوطن للمسجد الأقصى، وذلك في سياق التصعيد المتواصل الذي تشهده مدينة القدس المحتلة، وما يصاحب هذه الاقتحامات من أداء طقوس وصلوات تلمودية داخل باحات المسجد، بحماية شرطة الاحتلال، والتضييق على المصلين وعرقلة وصولهم إليه. وأكدت الأمانة العامة، في بيان، أن اتساع نطاق الاقتحامات وتكرارها، وما يرافقها من ممارسات تستهدف فرض

تصاعد العنف والقيود والتوسع الاستيطاني يجعل الحياة في الضفة لا تطاق

"الصليب الأحمر" يدعو لحماية المدنيين

ووقف أعمال العنف والتوسع الاستيطاني

*قيود الحركة تعيق الوصول إلى الصحة والتعليم ومصادر الرزق

الاستيطاني، ألحق أضرارا جسيمة بالمدنيين في مختلف أنحاء الضفة الغربية، وجعل حياتهم اليومية أكثر صعوبة. وأوضح أن عشرات الفلسطينيين استشهدوا وأصيب المئات، فيما نرح كثيرون، وتعرضت منازل وممتلكات للتلف أو التدمير، ما ترك العديد من العائلات بلا مأوى أو مصدر رزق، منذ بداية العام الجاري. وقال ليريسون: "لا بد من وضع حد لأعمال العنف المتكررة والشديدة". وأضاف أن على السلطات مسؤولية حماية السكان من العنف الذي يرتكبه المستعمرون، واحترام أحكام القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية الممتلكات العامة والخاصة، وضمان حصول السكان على الخدمات الأساسية.

وتابع أن الأثر الإنساني لأعمال العنف، بما في ذلك الخسائر في الأرواح والإصابات الخطيرة، "هائل وفادح"، مشيرا إلى أن القيود المفروضة على الحركة تحول دون وصول

القدس المحتلة- وفا- قال رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إسرائيل والأراضي المحتلة جوليان ليريسون، إن إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال في الضفة الغربية، تتحمل مسؤوليات تجاه الفلسطينيين، الذين يعدّون أشخاصا محميين بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حمايتهم من أعمال العنف أو التهديد به.

وأضاف ليريسون في بيان صحفي صادر عن اللجنة الدولية، أن إغلاء شأن القانون الدولي الإنساني واحترام الالتزامات بموجب قانون الاحتلال يمثلان خطوتين ضروريتين لاستعادة سلامة السكان وكرامتهم، بما في ذلك حماية المدنيين من العنف ووقف التوسع في بناء المستوطنات.

وأشار البيان إلى أن تصاعد أعمال العنف، وتزايد القيود المفروضة على الحركة، وتسارع وتيرة التوسع

معظم أفراد عائلة الشاب عدة مرات خلال الشهر الأخير. ونكلت بهم، للضغط عليه لتسليم نفسه.

كما اعتقلت قوات الاحتلال، مواطنا من بلدة طمون.

وأفاد مدير نادي الأسير في طوباس كمال بني عودة أن قوات الاحتلال اعتقلت المواطن رشيد برهان بني عودة (٦١ عاما).

وأضاف أن المواطن تعرض للاعتقال عدة مرات خلال الفترة الماضية، وذلك للضغط على ابن شقيقته لتسليم نفسه.

وكانت قوات الاحتلال قد اقتحمت البلدة بعدة دوريات عسكرية، وانتشرت قوات من المشاة فيها، كما داهمت عددا من منازل المواطنين فيها.

وفي سلفيت، اعتقلت قوات الاحتلال، مواطنا ونجليه من بلدة كفر الديك. وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال اعتقلت المواطن مجدي الديك ونجليه قصي وعدي، عقب اقتحام البلدة ومداهمة منزلهم والعبث بمحتوياته.

وفي رام الله والبيرة، اعتقلت قوات الاحتلال، ثلاثة مواطنين من المحافظة.

وأفادت مصادر أمنية، بأن قوات الاحتلال

محافظات- الحياة الجديدة- وفا- شنت قوات الاحتلال، أمس الخميس، سلسلة اقتحامات ومداهمات في عدد من محافظات الضفة المحتلة، تخللتها اعتقالات واحتجاز مواطنين ومداهمة منازل ومحال تجارية، والاستيلاء على منزل في قرية النبي صالح، وسط انتشار للآليات والقوات في عدد من البلدات والقرى.

ففي جنين، اقتحمت قوات الاحتلال، وسط المدينة، وداهمت عدداً من المحال التجارية. وأفادت مصادر محلية، بأن عدة آليات عسكرية اقتحمت محيط محطة النفاع ومقهى دمشق وسط المدينة، وداهمت عددا من المحلات التجارية واحتجزت العاملين فيها، وسط انتشار عسكري وتحركات للآليات في عدد من شوارع.

وفي طوباس، اعتقلت قوات الاحتلال، شابا من بلدة طمون على حاجز تياسير العسكري. وأفاد مدير نادي الأسير في طوباس كمال بني عودة، بأن قوات الاحتلال اعتقلت الشاب أحمد جهاد حسن بني عودة (18 عاما) على حاجز تياسير العسكري، بعد إجباره على تسليم نفسه.

وأضاف أن قوات الاحتلال قامت باعتقال

قيود الحركة تتجاوز الحواجز لتطال الأرض والعمل والتعليم والصحة والاقتصاد

تقرير: 925 حاجزا وبوابة عسكرية تعيد تشكيل الجغرافيا في الضفة المحتلة

ويصف التقرير هذه المنظومة بأنها "بنية تحتية مرنة للسيطرة"، موضحا أن العائق لا يحتاج إلى أن يكون مغلقا بصورة دائمة حتى يؤدي وظيفة تقييدية، إذ يكفي أن يكون فتحه غير مضمون، وأن يتطلب تنسيقا مسبقا، أو أن يخضع لإجراءات وتعليمات متغيرة. ويركز التقرير على ما يسميه "اقتصاد عدم اليقين"، الناجم عن صعوبة التنبؤ بمدى الرحلات أو إمكانية المرور، وما يترتب على ذلك من زيادة استهلاك الوقود، وخسارة ساعات العمل، وارتفاع تكاليف النقل، وتأجيل المواعيد الطبية، وتأخر وصول المنتجات الزراعية والغذائية إلى الأسواق.

الطرق وإعادة تشكيل الجغرافيا

ويتناول التقرير عددا من المناطق كنماذج على تداخل الحواجز والطرق والجدار والاستيطان ونظام التصاريح، من بينها القدس وقلنديا ورام الله وحزما وجبع ومنطقة E1 وبيت لحم والخليل.

وفي منطقة حزما-جبع وE1، يشير التقرير إلى أن تداخل مشاريع الطرق والاستيطان والحواجز وتنظيم استخدام الأراضي يؤثر في طبيعة الاتصال الجغرافي بين مناطق مختلفة من الضفة الغربية.

كما يتناول التقرير الطريق 60، أحد الطرق الرئيسية التي تربط شمال الضفة الغربية بجنوبها، مشيرا إلى أن عوائق الحركة تدفع الفلسطينيين في بعض المناطق إلى استخدام طرق أطول وأكثر كلفة.

وتشير بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن ما لا يقل عن نصف عوائق الحركة الموثقة، وعددها 459 عائقا، تعرقل الوصول بين البلدات والقرى الفلسطينية والطرق الرئيسية، بما يؤثر في الوصول إلى أماكن العمل والخدمات.

الأرض والخدمات

ولا تقتصر القيود على الطرق والمناطق الحضرية، بل تمتد إلى الأراضي الزراعية. ووفق التقرير، فإن ما لا يقل عن 20% من عوائق الحركة الموثقة تعرقل الوصول إلى الأراضي الزراعية، فيما يتطلب الوصول إلى بعض الأراضي الواقعة بين الجدار والخط الأخضر تصاريح أو



«وفا»

قوات الاحتلال خلال اقتحامها وسط مدينة جنين.

اعتقلت قصي محمد علاء الدين (25 عاما)، وحزمة يوسف شاهين أبو كامش (32 عاما) من قرية جمالا غرب رام الله.

وأضافت المصادر، أن قوات الاحتلال اقتحمت بلدة سلواد شمال شرق رام الله واعتقلت محمود صبحي حماد (32 عاما).

كما استولت قوات الاحتلال، على منزل في قرية النبي صالح.

وقال رئيس مجلس قروي النبي صالح ناجي

تنسيقا مسبقا عبر بوابات زراعية.

ويرى التقرير أن هذه القيود تؤثر في قدرة المزارعين على تنظيم عملهم وفق احتياجات الأرض والموسم الزراعي، وتجعل الوصول إلى بعض الأراضي مرتبطا بمواعيد فتح البوابات وإجراءات التصريح.

كما يربط التقرير القيود على الحركة بصعوبات الوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية، وبالتأثير في حركة البضائع والأسواق والعلاقات بين القرى والبلدات.

البعد القانوني والذاكرة المكانية

ويتناول التقرير منظومة الحركة في سياق قانوني وحقوقى أوسع، مستندا إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 19 تموز/ يوليو 2024 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وقد خلصت المحكمة، ضمن ما تناولته في رأيها، إلى أن القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة تنطوي على تمييز محظور، كما تناولت آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ويركز التقرير كذلك على البعد البصري والمكاني، مشيرا إلى أن الحواجز والبوابات والجدران والكتل الترابية أصبحت عناصر ثابتة في المشهد اليومي، تؤثر في علاقة الفلسطيني بالمكان والطرق والقرى والمدن والأرض.

ويؤكد أن فهم هذه الآثار يتطلب النظر إلى الحواجز ضمن شبكة أوسع تشمل الطرق والجدار والمستوطنات ونظام التصاريح والإغلاقات، باعتبارهأى عناصر مترابطة تؤثر في المجال الفلسطيني وفي أنماط الوصول والحركة داخله.